يثبت له قدرتان فاكثر او ارادتان فاكثر وعلمان فاكثر
خلافا لمن قال بتعدد ذلك بتعدد المتعلقات وعدم ثبوت
صفة لغيره كصفته تعالى كان يكون لغيره قدرة كقدرته
تعالى واما ان يكون لغيره قدرة لا كقدرته تعالى فلا يضر
فهي عبارة عن نفي الكم المنفصل في الصفات وهو تعدد الصفات
للذات المقدسة من جنس واحد كما تقدم وعن نفي الكم المتصل
في الصفات وهو ثبوت صفة لغيره كصفته تعالى كما تقدم
ايضا وبحث في تصوير الكم المنفصل في الصفات لانه لا بد فيه
من الاتصال والتركيب من اجزا وهو منتف هنا واجيب
بان قيام الصفات من جنس بالذات الواحدة منزل منزلة
التركيب والوحدة في الافعال ومعناها عدم ثبوت فعل لغيره
مع عدم مشاركة غيره له في فعل فهي عبارة عن نفي الكم المتصل
في الافعال وهي ثبوت فعل لغيره وعن نفي الكم المنفصل
صوري بان يشاركه غيره تعالى في فعل كما قاله بعضهم واما
ان صوري كما قاله بعضهم بتعداد الافعال كالخلق والرزق
والاحيا فهو ثابت لا يصح نفيه اذا علمت ذلك علمت ان
في قول المصنف اي لا ثاني له في ذاته الخ قصور لان المتبادر منه
انما هو الكم المنفصل في الصفات والافعال بنا على تصويره
بما ذكر بان يقال المراد لا ثاني له لا اتصال ولا انفصال لا في
ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله والحاصل ان الكموم
ستة وكلها منفية بالوحدانية لكن محله في السادس ان
صوري بالمشاركة كما علمت فتدبر **قوله** اي لا ثاني له الخ اعترض
بان هذا تفسير للواحد لا للوحدانية مع ان ظاهر كلام
المصنف انه تفسير للوحدانية والصواب في تفسيرها ان
يقول اي نفي الاثنينية في الذات والصفات والافعال
واجيب بان نكتة ارتكاب المصنف هذا الصنيع التصريح بنفي
الثاني الذي هو المقصود وان كان يؤخذ من نفي الصنيع

الاثنينية

الاثنينية نفيه بطريق اللزوم لا بطريق التصريح وانما اقتصر المصنف
على نفي الثاني مع انه لا تتحقق الوحدانية الا بنفي التعدد مطلقا
سوا كان من التثنية او من التثليث او غير ذلك لانه يلزم من
نفيه نفي غيره من العدد اذ لا يتاتى الثالث فما فوقه الا بعد
تحقق الثاني ويمكن ان قصد المصنف التعبير في نفي الاعداد مطلقا
فتامل **قوله** في ذاته متعلق بقوله لا ثاني وعداه بفي لتضمنه
معنى التشريك والتقليد وقوله ولا في صفاته اي ولا ثاني له
في صفاته فالجار والمجرور متعلق بقوله ثاني كما تقدم وكذا الذي
بعده وقوله ولا في افعاله قد يتبادر منه ان الافعال قسمان
احدهما افعاله تعالى والاخر افعال غيره والقسم الاول هو
الذي فيه وحدانية الافعال وليس ذلك مرادا لان ما وجد
من الافعال باسرها منسوب اليه تعالى ولا ثاني له فيه اذ
ليس للعبد فيها الا الكسب خلافا للمعتزلة في قولهم بان
العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية بقدرة خلقها الله
تعالى فيه وخلافا للجبرية القائلين ان العبد مجبور على الفعل
كالريشة المعلقة في الهوى ولا كسب له فيه اصلا
فالمعتزلة افرطوا حيث قالوا ان العبد يخلق افعال نفسه
الاختيارية والجبرية افرطوا حيث قالوا بان العبد مجبور
واهل السنة توسطوا حيث قالوا بان العبد لا يخلق فعلا
لكن له فيه الكسب وخير الامور اوسطها لانه خرج من
بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين **قوله** فهذه ست
صفات اي فهذه المذكورات ست صفات فالاشارة عائدة
للمذكورات وهي قوله الوجود الخ والفاء فصيحية اي دالة
على ان ما بعدها متفرع عما قبلها ونتيجة له واعلم بان اسم
بالتاء اسم العدد لان المعدود ومميزه مذكر فيجب
تجريده منها بخلاف ما اذا لم يذكر فانه لا يجب ذلك بل يجوز
الاثبات بها فيه ويحكى ان المصنف بها في قوله والخمسة بعدها

هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)